الديمقراطية بين الفكر والممارسة

الديمقراطية فكرة اخترعها اليونانيون في قديم الزمان، ووصلت إلى غرب أوروبا في بدايات عصر النهضة من خلال العرب الذين قاموا بترجمة جزء كبير من تراث اليونان الفلسفي والعلمي. وتدعو الديمقراطية إلى إقامة نظم حكم تشارك الشعوب في إدارتها، وتحقق العدل والمساواة بين الناس. لكن العرب لم يستفيدوا من فكرة الديمقراطية، لأن مفاهيم حرية الرأي والفكر والمساواة وحق الشعب في المشاركة في العملية السياسية كانت غائبة عن أرض وسماء العرب، وما تزال غائبة حتى يومنا هذا. ومع ان فلاسفة اليونان نادوا بالعدل والمساواة، إلا أن النظم الديمقراطية التي أقاموها في مدنهم الرئيسية انتهت بتسليم السلطة للأسياد، وقيام هؤلاء بالتحكم بالعبيد.

كانت حركة الاصلاح الديني التي بدأت في أوروبا في القرن السادس عشر قد تسببت في وقوع حروب دينية استمرت نحو 80 سنة بصورة متقطعة، وراح ضحيتها نحو ثلث سكان أوروبا الوسطى. وفي سبيل وقف تلك الحروب، اتفق ملوك أوروبا وقادة حركة الاصلاح الديني على أمور عدة كان أهمها فصل الدين عن الدولة، وحق كل ملك من الملوك في اختيار دين شعبه، وحرية العبادة، وعدم تدخل أي دولة في شؤون غيرها من الدول. ولقد جاءت الأمور هذه كجزء من معاهدة وستفاليا التي تم التوقيع عليها عام 1648. ولا بد من التنويه هنا إلى ان الثورة التي قادها بعض القساوسة جاءت انتصارا للدين المسيحي، ولكن ضد الكنيسة ورجالها وفكرها اللاهوتي الذي قام باضطهاد المؤمنين وتكفير ربما الملايين من العلماء والمفكرين والفنانين والنساء التي اتهمت بالزندقة والتعامل بالسحر، وقتل الكثير منهم، وحرق البعض في النار وهم أحياء.

ولقد تسبب تطبيق مبدأ فصل الدين عن الدولة في تحرير عقل الإنسان، والتخلص من هيمنة المؤسسة الدينية على حياة الناس، واطلاق العنان للخيال كي يبني ويخترع، ويقيم الجامعات ومراكز الأبحاث العلمية، والشركات التجارية والصناعية والبنوك وغيرها، ويحقق بعد نحو مائة سنة أعظم قفزة حضارية في تاريخ الإنسانية؛ وهي القفزة التي عبرت عنها وعكست انجازاتها الثورة الصناعية. ولقد تبع ذلك ورافقه وقوع ثورات عدة، كان اهمها الثورة الفرنسية والثورة الأمريكية ضد بريطانيا، واتجاه بعض الشعوب إلى توحيد أراضيها وتكوين دول وطنية، كما حدث في ايطاليا وألمانيا، واتجاه عدة دول اوروبية

أخرى إلى توظيف انجازاتها الصناعية والحربية في مشروع استعماري قام باحتلال معظم بقاع العالم، واستغلال ثروات البلاد المُسْتَعمرة واستعباد شعوبها وحرمانها من الحرية.

كان من نتائج التطورات هذه أن اتجه التفكير نحو إقامة نظم حكم ديمقراطية تقوم على العدل والمساواة، ويكون الشعب فيها هو مصدر السلطات جميعا، أي سحب السلطة من الملوك بعد ان كانت قد سحبت من الكنيسة ورجالها، وتمكين الشعوب من إدارة شؤون حياتهم بأنفسهم من خلال انتخاب ممثلين عنهم. وفي ضوء حداثة أمريكا، وعدم وجود نظام ملكي فيها، فإن فلاسفة امريكا ومفكريها كانوا اول من كتب دستورا لدولة على اسس ديمقراطية توخت تحقيق المساواة بين الناس. لكن كون الديمقراطية نظام حكم، جعله يتعرض للتطور مع تغير معطيات الحياة وتقادم الزمن وتجزئة المجتمع إلى طبقات ذات مصالح متضاربة؛ الأمر الذي جعل النظام هذا يفشل في تحقيق معظم أهدافه. إذ اضطر النظام الديمراطي والقائمون عليه في أمريكا إلى التدرج في تطبيق مبدأي العدالة والمساواة بسبب المعارضة الشديدة من السكان البيض الذين مارسوا التفرقة العنصرية والإبادة الجماعية، وقاموا باستيراد واستعباد ملايين السود الذين جلبوهم من افريقيا.

ومع أن الدستور الأمريكي صدر عام 1776 بناء على أسس ديمقراطة قامت بفصل السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية عن بعضها البعض، إلا أن حق التصويت في الانتخابات تم حصره بموجب قرار صدر عام 1792 في ملاك العقارات من الرجال البيض دون غيرهم. بعد مرور 80 سنة جاء قرار آخر ليمنح حق التصويت لكافة الرجال البيض، ما جعله يستثني المرأة والسود وسكان البلاد الاصليين والمهاجرين من أصول آسيوية. في عام 1868 تم منح الجنسية للسود الذين عوملوا بوصفهم عبيدا لدى الرجل الأبيض، لذلك لم يمنحهم القرار هذا حق التصويت في الانتخابات؛ في عام 1890 صدر قرار يمنح سكان البلاد الأصليين حق تقديم طلبات للحصول على الجنسية، وليس الجنسية؛ وهكذا قام البيض بسرقة البلاد والاستيلاء على ثرواتها وقتل الملايين من سكانها وحرمان البقية من حق المواطنة في بلادهم، تماما كما تفعل إسرائيل في عرب فلسطين. في عام 1920 تم منح المرأة حق التصويت، وفي عام 1924 تم منح سكان البلاد الأصليين الجنسية، مع حرمانهم من حق التصويت، في عام 1952 تم منح المهاجرين من أصول آسيوية حق التجنس والتصويت؛ وفي عام 1965 قام الكونجرس بمنح جميع السكان حق التجنس والتصويت، فيما عدا سكان المناطق التابعة لأمريكا خارج أمريكا الشمالية مثل سكان بورتوريكو وجزر جرانادا وجزيرة جوام، إذ منح هؤلاء الجنسية وحرموا من حق التصويت حتى يومنا هذا. ومن الأمور

المستغربة جدا أن سكان واشنطن العاصمة حرموا بقرار من الكونجرس صدر عام 1961 من حق التصويت أيضا، لكن القرار هذا تم تعديله فيما بعد ليمنح سكان واشنطن حق التصويت في انتخابات الرئاسة، مع حرمانهم من حق التمثيل في الكونجرس، إذ ليس لهم ممثل في مجلس النواب أو الشيوخ.

قال الرئيس الأمركي الأسبق ابراهام لنكولن عام 1863 إن الديمقراطية هي "نظام حكم من الشعب بالشعب من اجل الشعب". أما ونستون تشيرشل فقد قال في خمسنيات القرن الماضي إن "الديمقراطية نظام حكم سيئ، لكن النظم الأخرى أكثر سوءا". وفي الواقع، كان تشيرشل أقرب إلى الحقيقة من لنكولن بكثير. إذ مع اقتراب نظام الحكم في أمريكا من استكمال مقوماته الديمقراطية، كان الحكم قد أصبح أسيرا لدى المال وأصحاب الثروات، ما جعله يتحول إلى "نظام حكم من الأثرياء، بالأثرياء، من أجل الأثرياء"؛ وهذا تعريف قمت باختراعه وشرح طبيعته وأسبابه وأبعاده في كتابي الذي صدر عام 2013 تحت عنوان: Saving Capitalism and Democracy

ويتضح مما سبق أن نظام الحكم الديمقراطي الذي تحاول أمريكا تصديره لغالبية دول العالم الثالث لم يكن عادلا في أي يوم من الأيام، وأنه أصبح اليوم استبداديا. وفيما كانت السلطة وحتى عام 2017 في يد فئة مستبدة، تسلم الرئيس ترامب الحكم وانفرد في اتخاذ القرارات واستخدام مركزه وتجاوز صلاحياته وكل التقاليد السابقة لمحاربة كل من يقف في طريقه سواء كان من حزبه أو من الحزب الديمقراطي. الأمر الذي يعني أن الديمقراطية على الطريقة الأمريكية لم تكن صالحة لغير أمريكا التي تعاني من تغليب المصلحة الخاصة على المصلحة العامة والتفرقة ضد غير البيض وغير المسيحيين، ما يجعله غير صالح لأي مجتمع يسعى لتحقيق العدالة والمساواة وحرية الرأي.

بروفسور محمد عبد العزيز ربيع www.yazour.com